واضح فيها النجاسة ونحوها لان التكليف اذ مناطه العقل ويعفى عنه كالوشم
المتعذر ازالته فيدخل المجنون وليس الناس ولو رطبا ويومهم
اذ لا تلزمه اعادة ولا اكل منا كحته رجلا كان او امراة لان في اصليه
ما لا يحل ولو لمثله ويغتفل بالحرز لا عكسه ويغظم عن الولايات
ولا ينسب للواطئ حتى يرثه ويزوج امته لا عتيقته هذا والمعتمد
ان المتولد بين مغلظ وادمي طاهر العين وقاعدة يتبع الزوع اخس اصليه
في النجاسة اغلبيته هـ والتمسك بظاهر الكتاب والسنة اولى من القاعدة
وان الاحكام المتعدمة لا تثبت له فلا تحل مناكحته ولا توارث بينه وبين
الادمي ويغظم عن الولايات هـ ن ويبقى ما لو تولد بين حيوانين ماكول لين
ما هو على صورة ادمي اي او على صورة كلب فهو ماكول وله عقل
قال يحيى بن شرف فيه نظر وقال بعض شيوخنا هو مكلف اذ العقل
مناطه التكليف وهو موجود فيه وقال غيره لا نظر لاصليه وعلى كل
فصلاته صحيحة وامامته نظر الصورته وعقله ويذبح ويوكل ولذا قال
فيه الزولنا خطيب يذبح ويوكل اي ويضحي به ان كان ابوه مكلفا وميتته
نجسة نظرا لاصليه اما المتولد بين ادمي وسمك فميتته طاهرة سواء
كان على صورة الادمي وهو ظاهر او على صورة غيره وقيد قال كلام
الشارح بقوله محله ان لم يكن احد اصليه ادميا والا كان على غير صورة الادمي
قال فان كان احد اصليه ادميا وعلى صورة الادمي ولو نصفه الاعلى
فغلط قال شيخنا م ر وهو ظاهر الخ وهو اولى من التضعيف قوله فلو كان
احد شقيه على صورة الادمي دون الاخر فقد استظهر ع ش انه طاهر
العين تغليبا لصورة الادمي قوله وتقرر الجزية فان كان ابوه يقر
بالجزية بان كان له كتاب او شبهة كتاب اقر هو وان كانت امه لا تقر بها
اي من قوم لا يقرون بها اي الجزية فلا يرد ان المراة لا جزية عليها
وعكسه بعكسه وغبر الشهاب م ر بعدد الجزية وصوبه ولده ذلك
بما اذا كان ابوه من قوم لهم جزية ولقوم امه جزية اخرى فالمعتبر
جزية ابيه وردبانا المعتبر في الجزية حاله هو بعد البلوغ من فقر وغيره
لا حال ابيه ولا امه فالصواب التعيين بتقدير الجزية لا بقدرها
وقد نظم هذه القاعدة الجلال السيوطي بقوله يتبع النوع
في انتساب اباه ولا في الرق والحرية والزكاة الاخف والدين
الاعلا

الاعلى والذي استند في جزاويدية ولعنس الاصليين رجسا وذبحا
ونكاحا هو الاكل والاضحية قوله والمحرم اي في ذبح الصيد البري
الوحشي الماكول لا مطلقا قوله وغير الماكول اذا ذبح وتقدم ان ذبحه
حرام ق ل قوله وان لم يسل دمها اي ولو كانت ميتة مالا يسيل دمه
خلافا للمغفل في قوله بطهارتها قوله وغيره ذلك كالقرن والظلف
قوله ويجوز اكله معه لعسر تمييزه وان سهل تمييزه الى اخر ما تقدم
عن شرح م ر قوله الا ميتة السمك الخ ما صنعه الشارح فيه تغيير لاعراب
المتن الغلط وهو بين العيب فلو صنع كما صنع العبادي والقزي لسلم
من ذلك قوله والحلال بكسر الطاء قوله كل ما اكل من حيوان البحر لو قال
كل ما لا يعيش في البر من حيوان البحر لكان اولى قال ع ش قال اي ابن ما ذكره
فيه حوالة على مجهول قال العزيزي في نظم التحرير وكل ما في البحر
من مهي يحل وان طفا او مات او فيه قتل هـ فان يعيش في البر ايضا فامنع
كالسرطان مطلقا والضفدع قوله واحدته جرادة وتاؤها للوحدة لا
للتانيث ولذا قال وتطلق على الذكر والانثى قوله والادمية الادمي ومثله
الجن والملك قال قوله فالمراد بنجاسة الاعتقاد اي فالمعنى انما اعتقاد
المشرع بن كالنجاسة في وجوب الاجتناب فليس في الاية حتف على هذا
والاية على حل من باب التشبيه البليغ قوله ويغسل الانا ذكر الانا ليس
قيدا وانما ذكره للتصريح بالحديث وانما يجب اذا اراد استعماله في غير
نحو الما لا لطعام نارا اخذا مما مر في الكلام على الاواني اج قوله ولو
بعضا اشار به للرد على من قال بوجوب تقوير محل العض من الصيد
قوله ولو غ بالغين المعجمة وهو ان يدخل لسانه في المايع ويحركه والشرب
اعم منه فعل ولو غ شرب ولا عكس سم قوله وكذا بعد فات الخ اي فالولوغ
ليس قيدا وكذا ما يخص بني منهما كان ولغ في بول او نا لثيس بنجس
بنجاسة ثم اصاب ذلك الذي ولغ فيه ثوبا ثم ر لكن قوله متغير بنجاسة
ليس قيدا اذ المتغير بخالط طاهر لما عنه غني بنجس بمجرد الملاقاة
كما ذكره م ر في باب المياه وذكر ابن عبد الحق هنا اج قوله من اجزاء كل منهما
اي من الكلب والخنزير ويقاس الفرع قوله سبع مرات ومكثر في ما كثير
مرة كما يحسب مرة وان مكث زمانا طويلا نعم ان حركه سبع مرات هـ
حسبت سبعا اما الجاري فان جرى على المحل سبع جريات حسبت سبعا

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)